التنمية في منظومة العمل الخيري الإسلامي

(أطر فكرية لترشيد التطبيق العملي)

د. نبيل عزت أحمد موسى

مدير مركز البحوث والدراسات بهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية (سابقا)

1436هـ - 2014م

المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: مفاهيم التنمية:

- **تطور مفاهيم التنمية**
- **مؤشرات التنمية**

الفصل الثاني: التنمية من منظور إسلامي:

- **مفهوم التنمية من منظور إسلامي**
- **أبعاد التنمية**

الفصل الثالث: منظومة العمل الخيري الإسلامي:

- **العمل الخيري الإسلامي**
- **أبعاد العمل الخيري الإسلامي**
- **دوائر العمل الخيري الإسلامي**

الفصل الرابع: البعد التنموي للعمل الخيري الإسلامي:

- **التنمية الأساسية**
- **التنمية الحضارية**
- **ضرورة التخطيط والتنسيق**

نتائج البحث

المراجع

مقدمة

اكتسبت قضية التنمية أهمية كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية، كما زاد الاهتمام بدور العمل الخيري في المجالات المتعددة للتنمية؛ فتم عقد العديد من المؤتمرات والندوات لدراسة ومناقشة جوانب متعددة من الموضوعين. وكثر الحديث عن طبيعة العمل الخيري وأهدافه ومكوناته وتنظيمه ومجالات نشاطه وعلاقة هذا العمل بالتنمية.

وقد فرضت العولمة التي يشهدها عالمنا المعاصر ضبابية على طبيعة التنمية وطبيعة العمل الخيري؛ فالتبس الأمر بين استنبات التنمية في مجتمع معين واستيرادها من مجتمعات أخرى، وتعددت مسميات العمل الخيري وصفاته، واتجهت العولمة إلى القضاء على خصوصية العمل الخيري الإسلامي، وحاولت تغيير خصائصه، وتذويبه في كيانات دوليه وعالمية؛ بطرق متنوعة منها إقامة شركات غير متكافئة بين المؤسسات الإسلامية ونظيراتها الغربية.

وقد ظهرت نظريات عديدة تفسر التنمية والنمو في المجتمعات الغربية، وزحفت هذه النظريات على المناهج الدراسية للاقتصاد في جامعات العالم الإسلامي؛ في ظل غياب نظرية شاملة للتنمية تناسب المجتمعات العربية والإسلامية. وكثرت المؤلفات والمقالات التي تنقل عن التجارب الغربية للعمل الخيري، في ظل ضعف الأعمال التأصيلية لهذا العمل في المجتمعات العربية والإسلامية، وقلة الأعمال التي تستند إلى المنهج الرباني الذي أتى به الوحي من الله سبحانه.

ويهدف هذا البحث إلى تحديد مكان التنمية في منظمة العمل الخيري الإسلامي؛ مسترشداً بالمبادئ العامة الآتي:

1. إن البشرية في حاجة ماسة للتأكيد على أن الوحي مصدر هام من مصادر المعرفة؛ وإن المنهج الإلهي ليس عدوا للإبداع الإنساني إنما هو منشئ لهذا الإبداع وموجه له الوجهة الصحيحة؛ حتى ينهض الإنسان بمقام الخلافة في الأرض؛ هذا المقام الذي منحه الله له وأقدره عليه ووهبه من الطاقات ما يمكنه من القيام به؛ فالإبداع نفسه عبادة لله ووسيلة من وسائل شكر الله على آلائه العظام.
2. إن الحياة في نظر الإسلام تراحم وتواد وتعاون وتكافل محدد الأسس ومقرر النظم، بين المسلمين على وجه خاص، وبين جميع أفراد الإنسانية على وجعه عام؛ فهذا الدين الحنيف يجمع بين الدنيا والدين في سلوكه ومعاملاته وتوجهاته وتشريعاته.
3. وليس هناك سبب واحد لتنحية الإسلام عن المجتمع، لا في طبيعة الإسلام، ولا في تاريخه كالأسباب التي لازمت المسحية في الغرب، فعزلت الدنيا عن الدين؛ وانعكس ذلك على أبحاثهم ودراساتهم التي قامت على أساس الفصل بين الدين والعلم.

4. ضرورة الرجوع إلى الرصيد الأخلاقي، والتراث الفكري الإسلامي قبل التفكير في استيراد النظم والأفكار الغربية لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمعات العربية والإسلامية.
5. وليس معنى ما تقدم الدعوة إلى الوقوف بأوضاع المجتمع عند شكل تاريخي معين، فالإسلام منهج قائم على أصول ثابتة، تصاغ منه أطور متجددة وفق متغيرات الزمان والمكان.

ويتناول هذا البحث الموضوعين (التنمية، والعمل الخيري الإسلامي) في دراسة تأصيلية؛ تؤسس لتطوير رؤية إسلامية شاملة للتنمية وللعمل الخيري معاً، وتحدد مكان التنمية في منظومة العمل الخيري الإسلامي من خلال صياغة إطار فكري عام للتنمية، وآخر للعمل الخيري، ثم الربط بين الإطارين بما يمكن من تحديد العلاقة بينهما ويرشّد التطبيق العملي في كلا المجالين.

وقد قُسّم البحث إلى أربعة فصول يتناول أولها مناقشة مفاهيم التنمية القديمة والحديثة؛ للوصول إلى بلورة قضية التنمية. ويتناول الفصل الثاني تحديد مفهوم التنمية من وجهة نظر إسلامية، وصياغة إطار فكري يتضمن أبعادها وركيزتها الأساسية. ويتناول الفصل الثالث صياغة إطار فكري للعمل الخيري الإسلامي؛ يتضمن تأصيل مفهوم هذا العمل، وتحديد أبعاده ودوائر نشاطه. ويناقش الفصل الرابع البعد التنموي للعمل الخيري الإسلامي، ويقدم إطاراً ثالثاً يجمع بين الإطارين السابقين.

واختتم البحث بسرد أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

الفصل الأول: مفاهيم التنمية

يتناول هذا الفصل القاء الضوء على ملامح الفكر التنموي عند ابن خلدون، ثم عرض التطور الحديث لمفاهيم التنمية في الفكر الغربي-الذي تأثرت به الدول العربية والإسلامية-والأطوار التي مر بها هذا المفهوم، ثم مناقشة المؤشرات التنموية التي تساعد على تنفيذ عملية التخطيط التنموي، وبيان درجة تقدمها ونجاحها، ثم عرض عام لقضية التنمية المعاصرة.

ملامح الفكر التنموي عند بن خلدون

لماذا نبدأ بالحديث عن ملامح الفكر التنموي عند ابن خلدون الذي مضى عليه أكثر من600 عام؟

تتمثل الإجابة على هذا السؤال في أمرين هما:

- أن مقدمة ابن خلدون قد تضمنت حيزاً مهماً للمفاهيم المعاصرة للتنمية من خلال ربط المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عبر التاريخ، وبلغ الاهتمام بهذا الأمر إلى إرساء علم جديد أطلق علية أبن خلدون العمران البشري والاجتماع الإنساني.[1]
- قدم ابن خلدون فكراً شاملاً وعميقاً للمتغيرات التنموية، وهذا الفكر القديم نسبياً صالح لزماننا وبيئتنا العربية الإسلامية.

ويمكن تلخيص الملامح الرئيسة للفكر التنموي عند ابن خلدون في النقاط الآتية:[2]

- إن خلاصة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية؛ تُفسّر بالعمران، وأن العمران خلاصة النتاج الإنساني في المجتمع، من خلال ما يتميز به من خصائص.
- تتلخص نظرية ابن خلدون في العمران في أن الإنسان مدني بطبعه، لذلك لا بد من أن يصنع مجتمعًا متعاوناً لإنتاج القوت الذي يهيئ له العيش، والأدوات التي تهيئ له أسباب الدفاع عن حياته، وإعمار الكون الذي استخلفه الله فيه.
- أن العمران لا يتم ويرتقي إلا بوجود الصنائع متمثلة في الفلاحة والصناعة والتجارة، فعليها جميعًا يتوقف رخاء المجتمع ورفاهيته، وكلما ارتقت الصناعة، وراجت التجارة، وعم الرخاء وانتعش الاقتصاد كان لذلك أثر في رفاهية المجتمع ورقيه وبلوغه مراحل الترف والنعيم.
- إن العلم والتعليم أمران أساسيان مرتبطان بالعمران إيجابًا أو سلبًا، فحيث يزدهر العمران تكون سوق العلم ناشطة، فإذا لم يتوافر العلم في المجتمع صارت الرحلة في طلبه أمرًا ضروريًا، ومن ثم فحيث يزدهر العلم يرتقي العمران، والعكس صحيح.

---

[1] عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، نسخة إلكترونية، www.qassimy.com/book.

[2] يمكن الرجوع للدراسة التحليلية المفصلة الآتية: محمد يسار عابدين، وعماد المصري، **الفكر التنموي في مقدمة ابن خلدون - دراسة تحليلية مقارنة للاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية ولدراسة مؤشر تطور التنمية مع الزمن**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون -العدد الأول -٢٠٠٩.

- الإنسان محور عملية التنمية، وأن الاجتماع الإنساني هو عمران العالم، وما ينشأ عن ذلك من دول.
- تبدأ عملية التنمية من أدنى مستوى في تأمين الكفاية، لتنتهي بأعلى مستوى لها بالكماليات والرفاهية، وفق شروط من النشاط الاقتصادي، ونظريات القيمة، وتوزع السكان وتكافلهم، وتوفر مقومات العمران.
- تتطلب التنمية سياسات حكيمة، وإدارة عادلة تحفظ للمواطنين حقوقهم، بشرط صلاح الإدارة، وتوافر الأمن والأمان لحصول أي تنمية.
- اعتماد التنمية على صور من النشاط التي تتحول من خلالها أعمال السكان إلى قيم ومنتجات وعمران وتقدم، ولم يكتف ابن خلدون في مقدمته بجعل الزراعة والتجارة والصناعة قاعدة للتنمية، بل أضاف عددًا كبيرًا من المهن التي يمكن أن تصنف في قطاع الخدمات مثل: التعليم والصحة والبنى التحتية وغيرها.
- مفهوم تقسيم العمل والتخصص فيه، من أهم استراتيجيات التنمية، ويرى ابن خلدون أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وزيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة السكان، بحيث يحدث تقسيم العمل من جديد، يعقبه زيادة في الإنتاج، وهكذا يكثر العمران وتتحقق التنمية.
- الصناعة ركيزًة أساسية للنهوض والإقلاع بعملية التنمية، واعتبرها ابن خلدون من عناصر زيادة دخل الفرد وسببًا مهمًا في دورة رأس المال، وقسمها إلى بسيط يختص بضروريات المعيشة، ومركب يختص بالكماليات.
- لم يغفل ابن خلدون عن ربط الأسباب والمسببات بالنتائج في أي مقطع زمني تحليلي، فقد تناول الواقع البشري بدءًا من العادات والطباع وانتهاء بالعمران مع مراعاة كل معطيات المكان والبيئة والجغرافية والمناخ.

تطور مفاهيم التنمية في الفكر المعاصر

نال مفهوم التنمية اهتماماً كبيراً في القرن العشرين الميلادي على كافة المستويات المحلية، والقطرية، والإقليمية، والدولية. وتشعب المفهوم ليغطي كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وارتبط تطور المفهوم بتطور العمل المؤسسي القائم على التخطيط الذي ميّز النشاط الإنساني منذ حوالي قرن من الزمان. وزاد الاهتمام بالتنمية بعد بزوغ مفهوم التخطيط الاستراتيجي في العقود الثلاثة الماضية، وكذا ظهور مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة. ونناقش فيما يلي الأطوار الرئيسة لمفاهيم التنمية في الفكر المعاصر.

الأطوار الرئيسة لمفاهيم التنمية:

1. **التنمية الاقتصادية**: برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد ليشير إلى عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. ويتحقق ذلك بقدرة المجتمع على إشباع الحاجات المادية المتزايدة لأعضائه، بدءًا بالحاجات الأساسية ووصولاً إلى تحقيق

الرفاهية. فالنمو الاقتصادي محرك رئيس للتنمية، وتسارع معدله يساعد على إحداث التحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في أي دولة، وبصفة خاصة في الدول النامية.

2. **التنمية السياسية:** ظهر الاهتمام بالتنمية السياسية في الستينات من القرن العشرين الميلادي، وأخذ هذا الاهتمام من الدول الأوربية نموذجاً لتعميمه على غيرها من الدول. وتهدف التنمية السياسية إلى إيجاد عملية تغيير اجتماعي غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، وذلك بتطوير نظم سياسية تعددية على شاكلة النظم الأوروبية؛ لتحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

3. **التنمية الاجتماعية:** ثم ظهر الاهتمام بتنمية جوانب اجتماعية تركز على التفاعل بين الفرد والجماعة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، وبصفة خاصة المؤسسات غير الربحية. مع الاهتمام بالجوانب الثقافية والمعرفية.

ويلاحظ الارتباط الشديد والتداخل بين المفاهيم الثلاثة الرئيسة للتنمية: (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية)، وصعوبة الفصل التام بينها، ولذا فإن هذه المفاهيم مجتمعة تمثل مكونات ضرورية لكل عمل يرتبط بالتنمية وبكل مفهوم يتعلق بها؛ بما في ذلك ما ظهر على الساحة الفكرية في العقدين الأخيرين من الاهتمام بمفهومي: التنمية البشرية، والتنمية المستدامة. كما ارتبط بمفاهيم التنمية بمفاهيم مؤشرات التنمية. ونلقي الضوء على هذه المفاهيم في الفقرات الآتية.

1. **التنمية البشرية:** يركز مفهوم التنمية البشرية على الإنسان باعتباره وسيلة التنمية وغايتها. وتؤكد التنمية البشرية على مشاركة الإنسان بجميع طاقاته وقدراته العقلية، والفكرية، والمعرفية، والعقائدية، والبدنية في عملية التنمية، بما يمكن الإنسان من سد حاجاته المتنوعة عن طريق مزج طاقاته وقدراته بالموارد المتوفرة في بيئته. ويتطلب ذلك التنظيم المجتمعي والمؤسسي الذي يحقق هذا التفاعل المنشود.

ويقاس نجاح التنمية البشرية بمدى العناية بالنواحي الصحية والتعليمية والثقافية، والنواحي المعيشية الأخرى للإنسان في جميع مراحل حياته، ومن جانب آخر يقاس النجاح بمدى مشاركة الإنسان في عملية التنمية، ومدى الوفاء باحتياجاته وحقوقه الإنسانية.

2. **التنمية المستدامة:** والمعنى العام للتنمية المستدامة هو: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[3]. ودون الخوض في غموض مفهوم التنمية المستدامة، والبريق الذي ارتبط به بوصفه شعاراً لبعض الحكومات، فإن اهتمام هذه الورقة ينصب على البحث عما يمكن أن يضيفه هذا المفهوم إلى عملية التنمية. فيضيف مفهوم التنمية المستدامة عنصرين لهما علاقة قوية بالمكونات الثلاثة الرئيسة للتنمية

[3] WCED (World Commission on Environment and Development), *Our Common Future*, Oxford: Oxford University Press, 1987:8,43.

(الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي): أحدهما البيئة وقدرتها على تلبية الاحتياجات في الحاضر والمستقبل، والعنصر الآخر الاستقرار الذي يتحقق بتجنب النزاعات والصراعات والحروب التي تستنزف الموارد والجهود، وتحول دون استمرار التنمية واستدامتها. ويجسد عنصر الاستقرار أثر الوضع المحلي بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والبيئة والسياسية في دولة ما، وعلاقته بالبعد الإقليمي والعالمي في عملية التنمية وبصفة خاصة في عصر العولمة.

مؤشرات التنمية

ارتبطت مفاهيم التنمية بمفاهيم المؤشرات التنموية، وفي الفقرات الآتية نلقي الضوء على هذه المؤشرات، مع التركيز على المؤشرات الحديثة المرتبطة بمفهوم التنمية البشرية.

فقد اقترن الفكر التنموي الحديث بالاهتمام بالتخطيط على كافة المستويات، ويستلزم التخطيط توفير معلومات تمكن من إعداد الخطط التنموية في المجالات المختلفة، وتمكن من متابعة نتائج تطبيق العملية التنموية في مجتمع معين، داخل الدولة الواحدة على مر الزمن، وكذا مقارنة حالة الدولة مع بقية دول العالم. ونظراً لأن هذه المعلومات تُبنى على بيانات تقديرية تخضع عادة لمعالجات إحصائية، سواء كانت عن الماضي أو الحاضر أو المستقبل؛ فإن المعلومات لا تعبر عن حقائق مؤكدة، ولذلك تُسمى مؤشرات. فمؤشرات التنمية عبارة عن متغيرات تشير إلى بُعد تنموي أو بعض عناصره، وتكون بمثابة مقياس يعين على التخطيط والمتابعة والمقارنة. وعندما يكون العنصر غير قابل للقياس بذاته -مثل الصحة - فإن المؤشر يقدم أفضل إشارة ممكنة إلى حالة العنصر المستهدف تنميته، فنرى مثلاً مؤشر متوسط عمر الإنسان عند الولادة في دولة ما، يعكس حالة التغذية والصحة الجيدة والماء النقي والهواء غير الملوث وحجم الإنفاق الحكومي في الدولة.

وتذخر المنشورات الإحصائية بالعديد من المؤشرات التنموية؛ منها ما هو بسيط وتقليدي ومنها ما هو مركب. ومن المؤشرات البسيطة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومعدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي، ومعدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. كما تُوجد مؤشرات مركبة تقيس نوعية الحياة وتتضمن عناصر مادية غير نقدية مثل الوسط الحسابي لمعدل وفيات الرضع، والعمر المتوقع عند الولادة، ونسبة السكان المتعلمين.

وقد ظهر منذ عام 1990م دليل التنمية البشرية وهو مؤشر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحظي باهتمام كبير، وأصبح أكثر المؤشرات انتشاراً. ويصدر التقرير السنوي للتنمية البشرية كل عام من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو تقرير مستقل ويستند إلى تحاليل للتجارب، يتناول القضايا والاتجاهات والتطورات والسياسات الإنمائية. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصدار تقارير إقليمية للتنمية البشرية تركز على خصوصيات كل منطقة وظروفها، كما يدعم البرنامج إصدار تقارير للتنمية البشرية الوطنية تنطلق من الخصوصيات الوطنية للدول.

وقد بدأ تقرير التنمية البشرية الأول لعام 1990 بالعبارة الآتية: "الإنسان هو الثروة الحقيقة لأي أمة".[4] وقد عرّف التقرير المشار إليه التنمية البشرية بأنها عملية توسيع خيارات الناس. فمن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية، وتتغير بمرور الزمن. ولذلك تم تحديد خيارات أساسية ثلاثة على جميع مستويات التنمية هي: أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية، وأن يكتسب معرفة، وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريمة. فإذا لم تكن هذه الخيرات متاحة، فستظل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها. لذا فقد اعتمد دليل التنمية البشرية على المكونات الثلاثة المشار إليها، ونلقي فيما يأتي الضوء على كل منها:

1. **الحياة الطويلة الخالية من الأمراض والعلل**: ويقاس بتوقع العمر عند الولادة الذي يعتمد على عوامل أخرى مثل التغذية والصحة الجيدة والماء النقي وحجم الإنفاق الحكومي.
2. **التحصيل التعليمي:** ويتكون من مؤشرين فرعيين هما: نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً، ومعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (15 سنة فأكبر)، مع ترجيح المؤشر الفرعي الأول بنسبة الثلث والثاني بنسبة الثلثين وبذلك يتم الحصول على مؤشر التحصيل التعليمي.
3. **التمتع بحياة كريمة**: ويقاس بواسطة الدخل الفردي الحقيقي والذي يتم حسابه من خلال أخذ القوة الشرائية في الاعتبار.

ودليل التنمية البشرية المكون من المؤشرات الثلاثة السابقة، هو مؤشر مركب مستخلص من متوسط المعطيات الثلاثة، ويقيس التطور في بلد معين، ويُعتمد لتصنيف دول العالم. ويمكن أن يأخذ الدليل قيمة بين صفر(0)، وواحد(1)، ويُقسّم إلى ثلاثة مستويات هي:

- مستوى عالٍ من التنمية البشرية: (0.8) فأكثر.
- مستوى متوسط من التنمية البشرية: أكثر من (0.5) وأقل من (0.8).
- مستوى ضعيف من التنمية البشرية: أقل من (0.5).

وقد أضاف تقرير التنمية البشرية عام 2010م بصورة تجريبية ثلاثة مقاييس جديدة متعددة الأبعاد وهي[5]:

1. **قياس عدم المساواة في مختلف الأبعاد**: ويؤدي هذا المقياس إلى ظهور دليل جديد للتنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة. وهذا الدليل لا يحسب متوسط التنمية البشرية فقط بل يحسب كيفية توزيع هذه التنمية. ويلاحظ عموماً أن البلدان التي تشهد مستويات منخفضة في التنمية البشرية، تسجل مستويات مرتفعة في عدم المساواة، وبالتالي تتكبد خسارة كبيرة في التنمية البشرية. ويختلف هذا الوضع من بلد إلى آخر.

---

[4] Human Development Report 1990, Concept and Measurement of human development. http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr1990/chapters

[5] للتفاصيل يمكن مراجعة تقرير التنمية البشرية 2010 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2. **قياس الفوارق بين الجنسين:** ويشمل هذا الدليل الفوارق في التحصيل العلمي، والمشاركة الاقتصادية والسياسية، والقضايا الصحية الخاصة بالمرأة.
3. **قياس الفقر ويقيس الفقر المتعدد الأبعاد**: ويُعنى هذا الدليل بالحرمان، حيث يشير إلى أن الفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب، بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى، منها تدهور الصحة، وسوء التغذية، وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر السكن اللائق، والإقصاء الاجتماعي وعدم المشاركة.

وسبقت الإشارة إلى أن دليل التنمية البشرية يقيس التقدم في ثلاثة أبعاد رئيسة هي الصحة، والتعليم، والدخل، غير أن مؤشراته وموصفاته تخضع للتحسين المستمر؛ فالمؤشرات الجديدة التي تعدل من مؤشرات الأبعاد الثلاثة؛ لها أهمية كبيرة إذا توفرت المعلومات المناسبة لحسابها، فنجد مثلاً أن توزيع خدمات الصحة والتعليم بين مختلف شرائح المجتمع لا يقل أهمية عن توزيع الدخل.

ونجد أيضا أن دليل الفقر المتعدد الأبعاد يقيس عوامل عديدة على مستوى الأسرة، منها الحصول على المياه النظيفة، وغاز الطهي، والخدمات الصحية، وكذا السلع الأساسية. كما يوضح الدليل المشاكل البيئة التي تعيشها الأسر الأكثر فقراً، ومن هذه المشاكل تلوث الهواء في الأماكن المغلقة، والأمراض الناتجة عن تلوث المياه. وجميع هذه العوامل تعطي صورة عن الفقر أكثر اكتمالاً من الصورة التي يعطيها مقياس دخل الفرد.

وقد بين دليل التنمية البشرية 2011[6] أثر تعديل الدليل بالمقاييس الجديدة. فنجد مثلاً تغيير ترتيب الولايات المتحدة في الدليل من المرتبة (4) إلى المرتبة (21) بعد حساب معامل عدم المساواة. وكذلك تغيير ترتيب كندا من المرتبة (6) إلى المرتبة (13) للسبب نفسه.

قضية التنمية:

يوضع العرض السابق لمفاهيم التنمية عند ابن خلدون، والتطور الحديث لمفاهيم التنمية ومؤشراتها؛ أن قضية التنمية قد تبلورت من خلال القيم والظروف النفسية والتاريخية والأزمات المادية التي مرت بها كل أمة؛ فالتنمية عملية حضارية، لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضًا بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته. كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها.

أن قضية التنمية لا يمكن أن تفهم إلا ضمن إطار اجتماعي وثقافي ونفسي وعقائدي، فكل أمة لها خصوصيتها وعقيدتها ونظرتها إلى الكون والإنسان والحياة، وإن مجرد استيراد أو تغيير الهياكل أو الأشكال الاقتصادية هو تشويه لحقيقة

[6] للتفاصيل يمكن مراجعة **دليل للتنمية البشرية 2011**-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

التنمية، تلك العملية الشمولية التي تتطلب هياكل ومتغيرات اقتصادية إلى جانب عوامل نفسية اجتماعية وتربوية وإعلامية ملائمة.[7]

وخير مثال على ارتباط التنمية بإطارها الاجتماعي والثقافي والنفسي والعقائدي؛ ما نشهده في التجارب التنموية المعاصرة، مثل التجربتين اليابانية والصينية، واحتفاظ كل منهما بالإنسان واللغة مما يؤكد على الفرق بين الاقتصار على استيراد الخطط والخبراء وإسقاط الصورة الشمولية للعملية التنموية -كما يحدث في بعض الدول-وبين الاستنبات وتوفير الشروط الفنية للعمل التنموي بجوانبه المتعددة.

[7] عمر عبيد حسنه،تقديم كتاب: **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**, عبد الحق الشكيري،كتاب الأمة, 1408هـ, العدد(17).

الفصل الثاني: التنمية من منظور إسلامي

تناول الفصل الأول تطور مفاهيم التنمية، وإلقاء الضوء على مؤشراتها، وبلورة قضيتها، ويقدم هذا الفصل رؤية إسلامية للتنمية؛ من خلال تعريف التنمية من منظور إسلامي، وتحديد الأبعاد الرئيسة لعملية التنمية.

تعريف التنمية من منظور إسلامي

يمكن الاستفادة من الفكر التنموي لابن خلدون، ومن إيجابيات الفكر التنموي الغربي في صياغة تعريف للتنمية؛ وذلك في ضوء ما ورد في القرآن الكريم من تكليف للإنسان بعمارة الأرض في قوله سبحانه وتعالى: "هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا" (هود:61)، وكذلك في ضوء الوعد الرباني للمتقين بفتح بركات السماء والأرض للمؤمنين الأتقياء في قوله سبحانه وتعالي: "وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ " (الأعراف:86).

في ضوء المعطيات السابقة، يمكن تعريف التنمية من منظور إسلامي على النحو الآتي:

التنمية هي عملية إعمار وتطوير؛ يجب أن تكون شاملة ومتوازنة ومستمرة؛ تتطلب تخطيطاً استراتيجياً، وتعاوناً مجتمعياً، وجهوداً اجتماعية ذاتية؛ منضبطة بمرجعية إسلامية، وخصوصية ثقافية، وواقع بيئي، وتستلزم التنسيق المحلي والإقليمي والدولي، وتهدف إلى تحقيق الغاية من استخلاف الإنسان في الأرض وهي توفير حاجاته، وتحقيق سعادته ورفاهيته في الدنيا، وثوابه ونعيمه في الآخرة.

يتضمن التعريف السابق مفاهيم متعددة؛ يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1. **التنمية عملية:** ليست حدثاً؛ بل عملاً مركباً ومتداخلاً.
2. **إعمار**: ابتكار وإنشاء.
3. **تطوير**: نمو مضطرد للإعمار.
4. **شاملة**: تغطي جميع جوانب الحياة.
5. **متوازنة**: تحقق التناسق بين جميع الجوانب التي تشملها.
6. **مستمرة**: لا تتوقف عبر الأجيال.
7. **تخطيط استراتيجي**: تحديد الاحتياجات، والأولويات، والموارد، وآليات العمل، والتوزيع الزمني للتنفيذ المستمر لخطة في ظل رؤية واضحة ورسالة محددة.
8. **تعاون مجتمعي**: ليست عملاً فرديا؛ بل مشاركة أفراد المجتمع وجماعاته.
9. **جهود اجتماعية ذاتية**: ليست عملاً مستورداً؛ بل مناشط ذاتية من أبناء المجتمع، مع إمكانية الاسترشاد والاستفادة من تجارب وخبرات مجتمعات أخرى.
10. **منضبطة بمرجعية إسلامية**: تستقي ضوابطها التطبيقية، وقيمها الأخلاقية من الشريعة الإسلامية.
11. **خصوصية ثقافية**: يتكون إطارها المعنوي من المتغيرات الثقافية للمجتمع (العقيدة، اللغة، العرف، العادات، التقاليد ...الخ)

12. **واقع بيئي**: يتكون إطارها المادي من متغيرات المكان في باطن الأرض وفوقها، ومحيطها، ومياهها وأمطارها ومناخها ...الخ.
13. **التنسيق**: تحقيق التكامل، والتوازن، ومنع التناقض، وتقلل الازدواجية.
14. **التنسيق المحلي**: التنسيق داخل الدولة وفق تقسيمها الإداري، وما يتضمنه من متغيرات ثقافية وبيئية.
15. **التنسيق الإقليمي**: التنسيق مع الدول المجاورة.
16. **التنسيق الدولي**: التنسيق مع بقية دول العالم.
17. **تهدف**: التنمية وسيلة وليست غاية، وهدفها هو تفعيل استخلاف الإنسان في الأرض.
18. **الغاية**: توفير حاجات الإنسان، وتحقيق سعادته ورفاهيته في الدنيا، وثوابه ونعيمة في الآخرة.

ويمكن أن نستنتج من التعريف السابق **أمرين أساسيين** هما:

1. **الإنسان هو ركيزة التنمية:** فهو هدفه التنمية وغايتها؛ ويستلزم ذلك تفعيل استخلاف الإنسان في الأرض؛ بما يوفر حاجاته، ويحقق سعادته في الدنيا، ونعيمه في الآخرة.
2. **الشريعة الإسلامية هي المقوم الأساس للتنمية**: فتحدد الشريعة الإسلامية الإطار العام للنشاط المباح، كما تحدد ضوابط الممارسة، وتفسر القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وترسخ قيم السلوك الأخلاقي الإسلامي؛ في ضوء الوعد الرباني للمؤمنين الاتقياء بفتح بركات السماء والأرض.

الأبعاد الرئيسة لعملية التنمية

إن التسلسل السابق لمفهوم التنمية وتطوره الذي عرضناه في الفصل الأول بدءًا بفكر ابن خلدون وانتهاءً بالفكر الغربي المعاصر، والتعريف الذي قدمناه للتنمية من منظور إسلامي؛ يوصلنا إلى تحديد طبيعة التنمية بوصفها عملية تتقاطع فيها جوانب اجتماعية، واقتصادية، وبيئية، ومحلية وإقليمية وعالمية، وسياسية؛ وتتمحور كل هذه الجوانب حول الإنسان؛ فهو غاية التنمية ووسيلتها. ويمكن النظر إلى هذه الجوانب الخمسة المتقاطعة: (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئة، المحلية والإقليمية والعالمية، والسياسية) على أنها أبعاد لهذه العملية الشاملة المتكاملة. ونلقي الضوء فيما يأتي على كل من هذه الأبعاد مع إبراز أهم متغيرات كل منها.

أولا-البعد الاجتماعي للتنمية:

يتمحور البعد الاجتماعي للتنمية حول البحث في شؤون مجتمع إنساني بعينة، له خصوصيته ويعيش في مكان محدد؛ للتعرف على احتياجات الإنسان في هذا المجتمع الذي يعيش فيه؛ وتتضمن الاحتياجات المادية والمعنوية، الفردية والجماعية، الضرورية والكمالية، الحالية والمستقبلية. ويشمل ذلك كل فئات المجتمع التي يمكن أن تقسم على أسس متعددة مثل العمر: (أطفال -شباب -كهول- شيوخ)، والجنس:(ذكر-أنثى)، والمهنة، والثقافات الفرعية: الريف والحضر، والعامة والعلماء...الخ.

وتكوّن الثقافة الإطار الذي ينظم سلوك الفرد في محيطه الاجتماعي، ويمنحه الوجهة التي يسير وفقها. فالثقافة مركب تفاعلي بين عناصر الوجود الاجتماعي: الأشخاص والأشياء والأفكار...إلخ. والثقافة ليست مجرد علم يتعلمه الإنسان في المدارس ويطالعه في الكتب، إنها ذلك المناخ المتكون من عادات وتقاليد وأذواق، أي المناخ العام الذي يطبع أسلوب الحياة في مجتمع معين وسلوك الفرد فيه بطابع خاص يختلف عن الطابع الذي نجده في حياة مجتمع آخر. فنمط الثقافة يحدد القيم الفعالة في المجتمع؛ فإما أن تكون الثقافة زادًا محركاً لإرادة الفرد ومحرراً لطاقاته في المجتمع، أو تكون عائقًا للحركة بسبب اللامبالاة الفردية والاجتماعية.

والمجتمع بثقافته المميزة هو مناط التنمية؛ فتنظيم التفاعل البناء بين جميع الفئات الاجتماعية؛ يمكّن من توفير احتياجاتهم وتحقيق رفاهيتهم، وتحسين جودة حياتهم من خلال سكن لائق وتغذية كافية وملائمة، وتوفير الخدمات في مجالات التربية والتعليم والصحة والطاقة والماء والعمل... الخ. ومن خلال البعد الاجتماعي للتنمية يمكن التأثير على تطور المجتمعات البشرية؛ حيث يتحدد مضمون التنمية في ضوء متغيرات مجتمع بعينة؛ وتكوّن هذه المتغيرات مجتمعة نقطة البداية لعملية التنمية وأولوياتها. ويمكن تحديد أبرز المتغيرات الاجتماعية التي تحدد مضنون التنمية في مجتمع ما بالآتي:

1. الثقافات السائدة.
2. مستوي الدخل.
3. مستوى التعليم.
4. المستوى الصحي.
5. المستوى العلمي والتقني
6. أنماط الاستهلاك
7. توزيع السكان ومعدل نموهم.
8. مدى توفر المأوى المناسب.
9. درجة مشاركة السكان في العمل، ومعدل الإنتاجية، وكذا معدل البطالة.
10. درجة الاستقرار، واختفاء التوترات والنزاعات والصراعات.
11. درجة العدالة في توزيع الدخل.
12. مدى توافر التكافل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية مثل رعاية الأيتام، ورعاية كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة.

ثانيا-البعد الاقتصادي للتنمية:

تُعد جميع المتغيرات الاجتماعية السابق بيانها ركائز أساسية للبعد الاقتصادي لا يمكن فصلها عنه، ويضاف إليها مجموعتان من المتغيرات هما: الصيغ المؤسسية، والمرجعية الاقتصادية والاجتماعية.

الصيغ المؤسسية:

تحدد الصيغ المؤسسية طبيعة العمل وأهدافه وطريقة إدارته وتفاعله مع المجتمع. وتتضمن الآتي:

1. المؤسسات الحكومية.
2. المؤسسات العامة.
3. المؤسسات الخاصة.
4. المؤسسة التعاونية.
5. المؤسسات الوقفية.
6. مؤسسات أخرى غير ربحية بأنواعها المتعددة.

توجد كل أو بعض هذه الصيغ المؤسسية في مجتمع معين، ويتفاوت عددها وطريقة تكوينها من مجتمع لأخر، كما تتفاوت درجة انتشارها في المجتمعات المختلفة. ويحكم نشاط هذه المؤسسات المرجعية الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع التي تكوّن الإطار العام لعملها.

المرجعية الاقتصادية والاجتماعية:

تحدد المرجعية الاقتصادية والاجتماعية، القيم الاقتصادية والاجتماعية التي يرتكز عليها العمل التنموي، والسياسات الإنتاجية والتمويلية اللازمة لإدارته، وتأخذ هذه المرجعيات في عالمنا المعاصر ثلاثة اتجاهات رئيسة هي:

1. الاتجاه الرأسمالي واقتصاديات السوق.
2. الاتجاه الاشتراكي.
3. الاتجاه الإسلامي.

وتعتبر المرجعية الإسلامية بأطرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية هي الضمان لتقديم التفسير الإسلامي للقيم السائدة في المجتمع مثل قيم التكافل، الإيثار، التراحم، العدالة، الأمانة، الإخلاص، الإتقان، وتحقيق المصلحة العامة، ...الخ.

ويرتبط بالمرجعية الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية فريضة الزكاة؛ بوصفها أداة لتوزيع العائد الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية حتى لا يكون المال دولة بين الأغنياء فقط؛ فالزكاة هي أداة توزيع أساسية في النظام الإسلامي، جعلها الله سبحانه أحد أركان الدين حتى لا تُترك للقرارات الاقتصادية والظروف الاجتماعية والأهواء الشخصية، وهي بهذا تتميز بالدقة والاستمرارية؛ لأنها حق ثابت في المال يجب إخراجه عند استيفاء شروطه.[8]

وتهدف الزكاة إلى إغناء الفقير بقدر ما تسمح به حصيلتها، وإخراجه من دائرة الحاجة إلى دائرة الكفاية الدائمة، وذلك بتمليك كل محتاج ما يناسبه ويغنيه، كأن يُملَّك التاجر متجرا وما يلزمه ويتبعه، ويُملَّك الزارع ضيعة وما يلزمها ويتبعها، ويُملَّك المحترف آلات حرفته، وما يلزمها ويتبعها، فهي بهذا العمل تعمل على تحقيق هدف عظيم هو التقليل من عدد الأجراء والزيادة من عدد الملاك.[9]

وللزكاة أثر على الاستهلاك، ذلك أن الفقراء ذوو ميل حدي عال للاستهلاك، والأغنياء ذوو ميل حدي منخفض للاستهلاك، والزكاة تعمل على زيادة الطلب

---

[8] دكتور عصام البشير، **الزكاة أعظم ضمان لاستمرار العمل الخيري**، http://www.medadcenter.com/Readings/ItemDetails.aspx?ID=74.

[9] المرجع السابق.

الاستهلاكي، لأنها تؤخذ من الفئات ذات الميل الحدي المنخفض للاستهلاك وتعطى للفئات ذات الميل الحدي العالي للاستهلاك، وهذه الزيادة تنعكس على العرض؛ حيث يتحرك ليسد الفجوة في الإنتاج، ولكن الزيادة المتوقعة تكون لزيادة إنتاج سلع الاستهلاك الضروري التي يستخدمها الفقراء والمساكين.[10]

تحرك الزكاة النمو الاقتصادي، وتبني الموارد البشرية؛ لأنها حرب على البطالة والتسول، فمن أموالها يمكن إعطاء القادر العاطل ما يمكنه من حرفته من أدوات أو رأس مال، ومنها يمكن أن يدرب المرء على عمل مهني يحترفه ويعيش منه، ومنها يمكن إقامة مشروعات جماعية يشتغل فيها العاطلون، وتكون ملكا لهم بالاشتراك، كلها أو بعضها.[11]

ثالثا-البعد البيئي للتنمية:

البيئة التي يعيش فيها الإنسان هي مهد وجوده، وميدان حياته في مطالبه المادية، وكثير من مطالبه الروحية، وسجل تاريخه منذ نشأته وعلى مر أجياله، ووعاء مستقبله إلى نهاية وجوده، وهي فوق ذلك المسرح الذي يؤدي عليه الإنسان ما كُلّف به من مهمة الخلافة التي اقترنت بخلقه.

ويمكن تحديد أهم متغيرات البعد البيئي للتنمية على النحو الآتي:

1. الجغرافيا وما تتضمنه من موقع، ومساحات للأرض.
2. المناخ، وما يتضمنه من درجات للحرارة، وأمطار، وطاقة للشمس وللرياح.
3. الثروات الطبيعية في باطن الأرض مثل البترول والغاز والمعادن، والمياه الجوفية... الخ
4. الثروات الطبيعية فوق الأرض مثل الغابات، والثروة الحيوانية، والأنهار، والبحار...الخ.

وقد بدأ اهتمام الإنسان منذ وقت مبكر من حياته برصد الموجودات والمظاهر البيئية من حوله، وقد تطور الاهتمام بالبيئة إلى أن أصبح علما مستقلا، وكان من أعظم الأسباب في ذلك تلك الثورة الصناعية والاستكشافات العلمية. وقد استغل الإنسان التقدم العلمي والتقني في القيام بأنشطة أثرت سلباً في البيئة الطبيعية؛ ونتج عنها الاستنزاف لمواردها، والتغيير في بنيتها، والتدخل في نظامها، وما نشأ عنه من ظواهر سلبية ومشاكل بيئية تتكاثر في أنواعها وتتفاقم في أحجامها، وتهدد الحياة الآمنة للإنسان على الأرض.

فقد تبنت الدول الصناعية الكبرى في النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي نموذجاً تنموياً اعتمد على نمط استهلاكي غير مسبوق في تاريخ الإنسان؛ نتج عن هذا النمط الاستهلاكي مشاكل بيئة أبرزها التلوث المتزايد للبيئة؛ الناتج عن الكم الكبير من الفضلات الضارة التي ينتجها الإنسان، وارتبط بهذا النموذج التنموي ظهور أزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي وتزايد معدلات انقراض الكائنات الحية بشكل مخيف، والتصحر وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب

[10] المرجع السابق.
[11] المرجع السابق

مياه البحار والأنهار، والأمطار الحمضية، وارتفاع درجة حرارة الأرض واستنفاد طبقة الأوزون ، واستنفاد الموارد غير المتجددة.

واتجهت الدول الصناعية إلى اعتبار المصدر الرئيس لرفاهية الإنسان هو الرفاهية الاقتصادية التي ستقود إلى تحقيق الرفاهية في المجالات الأخرى؛ وقد نتج عن ذلك النزعات الاستهلاكية واعتبار أن الاستهلاك هو مصدر سعادة الإنسان، وتأجيج المصلحة الفردية التنافسية على حساب المصلحة العامة، والنظر إلى البيئة على أنها مصدر لتحويل الموارد الطبيعية بواسطة التقنية إلى سلع استهلاكية تتحول بسرعة إلى نفايات. لذلك علت الصيحات المنادية بالاستدامة البيئية، التي من معانيها أن الإمكانات المتاحة للناس في المستقبل يجب ألا تختلف عن الإمكانات المتاحة لهم اليوم.

رابعا-بُعد الاستقرار:

يتكون بُعد الاستقرار من ثلاثة أبعاد فرعية تمثل متغيرات الاستقرار وهي:

1. البعد المحلي.
2. البعد الإقليمي.
3. البعد الدولي.

الأصل في التنمية أنها تستهدف مجتمعاً معيناً؛ ولكل مجتمع تكوينه المحلي الذي يميزه عن غيره، وتتطلب التنمية أن يسود الوئام بين المكونات الداخلية للمجتمع. كما أن أي مجتمع لا يعيش في معزل عن محيطه الإقليمي والعالمي، ولا يمكنه تجاهل تأثير العوامل الدولية والضغوط الخارجية على التطورات الداخلية والإقليمية، ولا يمكنه تجاهل هيكل النظام العالمي المعاصر بما يتضمنه من تقسيم دولي للعمل، والآثار الاقتصادية والسياسية لهذه الوضعية. فطبيعة عملية التنمية تحتم على المجتمع أن يراعي الظروف المحيطة به إقليمياً ودولياً.

وتتطلب التنمية تفاعلاً مجتمعياً داخل المجتمع، وتفاعلاً بين المجتمع وجيرانه، ويستلزم ذلك توفر الاستقرار الاجتماعي داخلياً، وكذلك في المجتمعات المجاورة، بما يؤمن إمكانية تبادل الموارد والمصالح المشتركة، التي يمكن أن تتضمن القوى العاملة، وسائل النقل البري والبحري والنهري، المواصلات المختلفة، وبقية الموارد الأخرى.

كما تتطلب استدامة التنمية التنسيق الفعال على جميع المستويات المحلية والاقليمية والدولية؛ فما يعتبر مستداماً على المستوى المحلي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستويين الإقليمي والدولي.

خامساً-البعد السياسي للتنمية:

يمثل البعد السياسي رمانة الميزان التي تحقق التوازن بين الأبعاد الأخرى للتنمية: (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئة، والمحلية والإقليمية والعالمية)، وأبرز متغيرات هذا البعد في الدولة المعاصرة هي:

1. مرجعية الحكم.
2. نظام الدولة.
3. أساس المواطنة في الدولة.

4. المؤسسات السياسية.
5. مؤسسات الإدارة المحلية.

ولكي يتحقق التوازن المنشود؛ يُفترض أن يكون الحكم راشداً، ولا يوجد نظام حكم في أي دولة إلا ويزعم أنه نظام راشد. ويرتبط رشد النظام بمفهومه للسياسة، وهذا المفهوم كغيره من المفاهيم الفكرية يتكون حسب المرجعية أو النظرية التي ينبثق منها، حيث تتنوع المرجعيات والنظريات؛ فنجد الفهم الميكافيلي، والماركسي، والرأسمالي وغيرها من المفاهيم المذهبية للسياسة.

أما المرجعية الإسلامية التي نركز عليها في هذا الفصل من البحث فتعطي مفهوماً متميزاً وفريداً للسياسة؛ فيمكن القول إن السياسة من المنظور الإسلامي تعني تدبير شؤون الأمة في ضوء مقاصد الشريعة؛ لإقامة مقتضيات الخلافة في الأرض بكل الأساليب المشروعة المتاحة للناس.

ويمكن تصوير العلاقة بين الأبعاد المتقاطعة والمتداخلة لعملية التنمية في الشكل رقم (1) حيث يظهر الإنسان في وسط الشكل ليمثل محول عملية التنمية؛ وتمثل الدائرة الكبرى البعد السياسي الذي يحتوي الأبعاد الأربعة الأخرى، ويقوم بدور رمانة الميزان التي توازن بينها جميعاً.

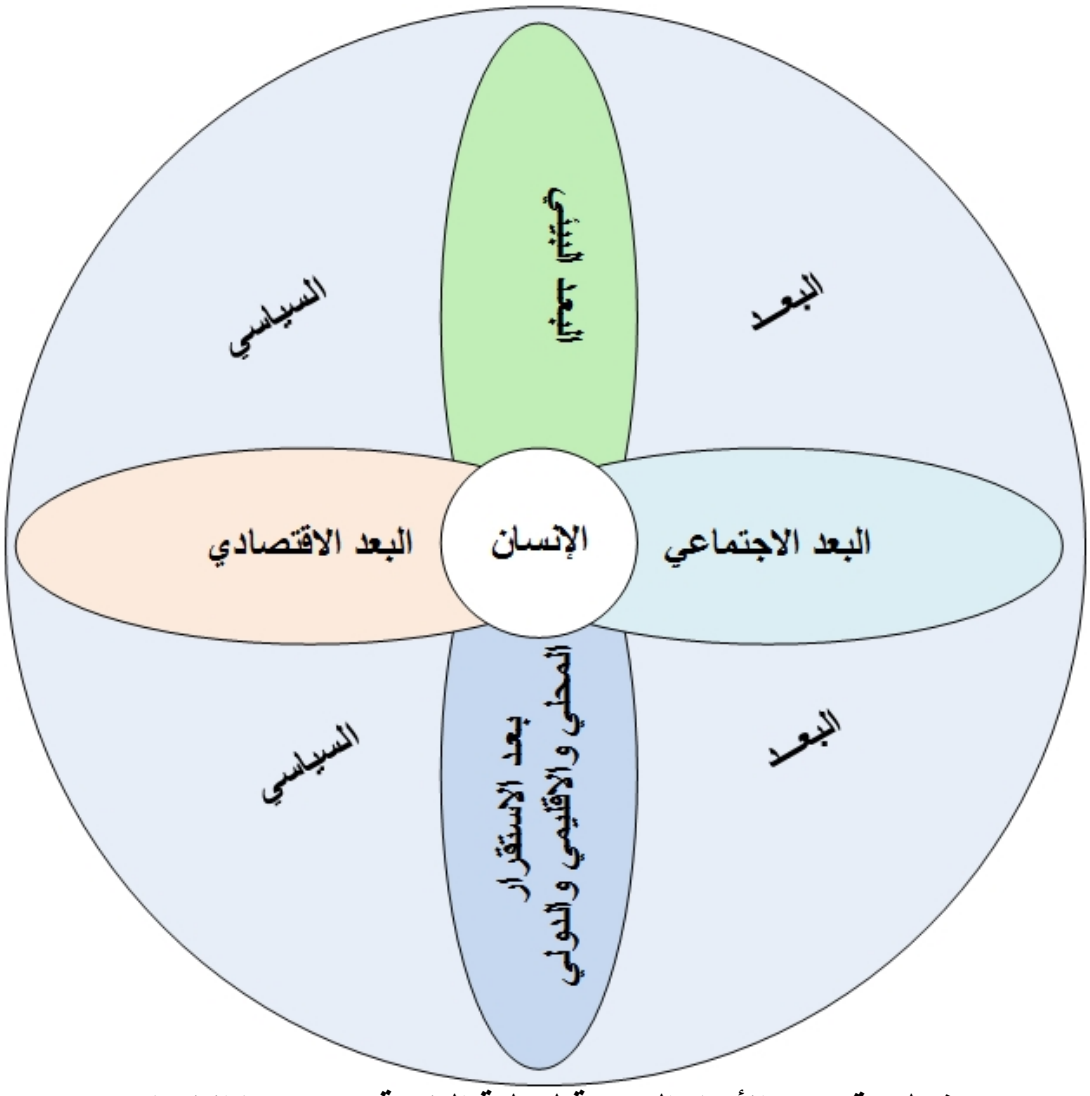

شكل رقم (1) الأبعاد الخمسة لعملية التنمية ومحورها الإنسان

<u>الإنسان محور التنمية:</u>

الإنسان هو المحور المشترك الذي تدور حوله جميع أبعاد التنمية. وتتضمن أبعاد التنمية متغيرات عديدة ترتكز جميعاً على محور واحد هو الإنسان. وهذا المحور المشترك هو الذي يميز التنمية في مجتمع ما عن غيره من المجتمعات الأخرى. وإذا نظرنا إلى الإنسان المسلم فنجد أنه قد توفرت له أربعة نظم متكاملة لا تتوفر لغيره من الناس وهي: نظام العقيدة الإسلامية، نظام العبادات الإسلامية، نظام الأخلاق الإسلامية، ونظام المعاملات الإسلامية.

1. نظام العقيدة؛ وجوهرة التوحيد والعبودية لله وحده، فكل عمل صالح عبادة للواحد القهار.
2. نظام الفرائض التعبدية؛ يحقق الطهر والنقاء الذاتي المستمر للإنسان.
3. نظام الأخلاق الإسلامية؛ يوجه ويرشد السلوك الإنساني في جميع جوانب الحياة.

4. نظام المعاملات الإسلامية؛ يمكن من الأخذ بأفضل ما يصل إليه العلم في ظل الضوابط الشرعية.

نظم أربعة توفر للإنسان أربع صفات هي: الأيمان، وعمل الصالحات، والتواصي بالحق، والتواصي بالصبر؛ حيث أقسم الله سبحانه في سورة العصر على خسران الإنسان، واستثنى من يتصفون بهذه الصفات الأربع؛ فقال تعالى: "وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (2) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ (3)".

هذه النظم الأربعة بجانب الصفات الأربع؛ تحقق للإنسان التوازن اللازمة للخلافة في الأرض بين جميع الأمور المادية والمعنوية، الحاضرة والمستقبلية، الدنيوية والأخروية في جميع الأبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية البيئة والسياسية، المحلية والإقليمية والدولية.

الفصل الثالث: منظومة العمل الخيري الإسلامي

يتطلب الوصول إلى الهدف الرئيس لهذا البحث وهو تحديد مكان التنمية في منظومة العمل الخيري الإسلامي؛ أن نصوغ إطاراً فكرياً عاما لتأصيل هذا العمل، يحدد مفهومه وأبعاده ودوائر نشاطه. ويستلزم هذا التأصيل تنقية هذا العمل من الشوائب الوافدة إليه؛ فقد تأثر العمل الخيري الإسلامي في العقدين الأخيرين تأثراً كبيراً بالنموذج الغربي؛ بما له وما عليه من إيجابيات وسلبيات. فالأساليب الإدارية والتنظيمية المجردة، واستخدام تقنيات المعلومات، وتعلم التقنيات المهنية، كلها أمور إيجابية ينبغي الحرص على الاستفادة منها، مع الحرص الشديد على التمسك بقيمنا الأصيلة، ورفض هيمنة الرؤية الغربية على العمل الخيري الإسلامي، ورفض إعلاء مكانة القيم الغربية على حساب القيم الإسلامية، والحرص على تحريره من المفاهيم المشوّة الوافدة إلينا من النموذج المعرفي الغربي.

يقوم النموذج المعرفي الغربي على الفصل بين الجوانب السياسية والدينية والمدنية؛ فالعمل الخيري في الرؤية الغربية عمل إنساني لا علاقة له بالدين.

وقد ظهرت مسميات عديدة-بديلة للمنظمات الخيرية، اقتداء بالتوجه الغربي منها: المنظمات التطوعية، والمنظمات الأهلية، والمنظمات المدنية، ومنظمات القطاع الثالث، ومنظمات العطاء الاجتماعي، المنظمات الإنسانية، والمنظمات غير الربحية ...الخ. غير أن منظمة العمل الخيري الإسلامي منظمة شاملة تتصف بكل هذه الصفات مجتمعة؛ كما سيتضح ذلك من تحليل أبعاد العمل الخيري ودوائر نشاطه.

إن مبادئ العمل الخيري الإسلامي ليست متغيرات تابعة للزمان أو للمكان، بل هي ثوابت للسعي عبر الجهد الذاتي والتكافلي إلى إقامة حياة التقوى برعاية مقاصد الشريعة في كل أنساق العمران الإنساني، ولذلك فإن منظمة العمل الخيري الإسلامي أشمل من جميع الصفات الواردة في الفقرة السابقة.

"إن العلة الأساسية لأزمة الإنسان المعاصر هي سيادة ثقافة تهمش الدين، ... والمخرج الوحيد من هذا التيه هو: العودة إلى تفعيل دور القرآن في الخلاص، واستعادة أمة الخير وتأسيس البديل الحضاري على التوحيد والتزكية والعمران."[12] من أجل أن يستأنف المسلم دوره الذي ناطه الله به، مستثمرًا إمكاناته الروحية والذهنية والمادية كلها، ومنطلقًا من ذاتيته الخاصة على طريق التنمية والنهوض. فمفهومنا الإسلامي للخير مفهوم فريد تتميز به خير أمة أخرجت للناس.

مفهوم عمل الخير في الإسلام:

الخير وظيفة عهد الله تعالى بها إلى عباده المؤمنين، إذ قال سبحانه: "وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"(الحج:77)، وهو غاية الدعوة التي استنهضهم للقيام بها، إذ قال سبحانه: "وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ" (آل عمران:104). فمن شأن المؤمن أن

[12] طه جابر العلوان، **أزمة الإنسان ودور القرآن الكريم في الخلاص منها**، القاهرة: الشروق الدولية، 2006، ص 8-94.

يكون فاعلاً للخير داعياً إليه. ونصوص الشريعة من آيات الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم في الحث على عمل الخير متكاثرة متضافرة، أسُّها ولبابها الإحسان إلى الناس في القول والعمل.

فينابيع عمل الخيري عديدة، وأبوابه مفتّحة على خزائن كثيرة وفيرة، ففضلاً عما يتصل منه بالحاجات الإنسانية الأساسية، كالطعام والشراب واللباس والمسكن والصحة والتعليم، فإن ميادينه تشمل الإسهام بالتوعية الثقافية، والتدريب التطبيقي الميداني على مختلف المهن والأعمال، ومكافحة العادات السيئة الخلقية والاجتماعية كالتدخين والبطالة، وتحصيل العادات الحسنة وتنميتها والتأهيل لتحمل المسؤوليات، وكل عمل يؤدي إلى إعمار الأرض. ولعدم استطاعتنا حصر مجالات عمل الخير؛ يمكن القول بأن:

عمل الخير هو كل قول أو فعل نافع يبتغى به صاحبه مرضاة الله سبحانه، ويرجو ثوابه، وينال به سكينة نفسية وسعادة روحية لا تقدر بثمن عنده. ويشمل ذلك قول الخير وفعله، والمسارعة إليه والتسابق إليه والحض عليه والتعاون على القيام به.

وينفرد عمل الخير في الإسلام بخصائص تميزه عن غيره من أعمال الخير في الفلسفات، والديانات المختلفة، وهي: الشمول، والتنوع، والاستمرار، وقوة الحافز[13].

أولا-الشمول: يقدم المسلم الخير والعون لكل من هو في حاجة إليه، سواء كان قريباً أم بعيداً، صديقاً أم عدواً، مسلماً أم كافراً، إنساناً أم حيواناً.

ثانيا-التنوع: لا يأخذ فعل الخير لدى الفرد المسلم، ولا الجماعة المسلمة: صورة واحدة، ولا نمطاً واحداً، بل تتعدد صوره، وتتنوع أنماطه، بحسب حاجات الناس ومطالبهم، وبحسب قدرة فاعل الخير وإمكاناته.

ثالثا-الاستمرار: إن فعل الخير عند المسلم، إما فريضة أو تطوع. فريضة دورية يلزمه أداؤها بحكم إيمانه وإسلامه، مثل زكاة المال، أو فريضة غير دورية، مثل نفقة القريب على قريبه المعسر، لما توجبه صلة الرحم، وحقوق أولي القربى، ومثل إغاثة المضطر، وإخراجه من ضرورته. فهذه كلها واجبات يؤديها المسلم، إبراء لذمته، وإرضاء لربه.

وهناك مساحة رحبة لفعل الخير والتسابق إليه في حياة المسلم، في غير الفرائض والواجبات اللازمة والملزمة، وذلك في دائرة التطوع بالخير لوجه الله تعالى. فالخير وفعله ونيته: جزء من حياة المسلم. فإن استطاع فعل الخير لم يدخر وسعا، وإن لم يستطع نواه في قلبه، ودعا غيره إليه، ودله عليه، ليكون له مثل أجره.

رابعا- قوة الحافز: ومن خصائص عمل الخير عند المسلمين أفراداً وجماعات أن وراءه حوافز قوية، وبواعث حية: تغري بحبه، وتدفع إلى فعله، وتبعث على الدعوة إليه والاستمرار فيه، والتسابق في تحقيقه، وإنجاز متطلباته، وهي ابتغاء مرضاة الله، ونيل البركة والإخلاف في الدنيا.

---

[13] موقع الدكتور يوسف القرضاوي : **خصائص العمل الخيري في الإسلام** http://www.qaradawi.net

تعريف العمل الخيري الإسلامي:

العمل الخيري الإسلامي هو جزء من عمل الخير في الإسلام وليس حصراً له؛ تقوم به الجهات الخيرية الإسلامية؛ ويتضمن تقديم العون لكل من يحتاج إليه في كافة مجالات الحياة، وبكل صور العطاء. وللعمل الخيري الإسلامي أبعاد متكاملة، ودوائر متداخلة لمجالات نشاطه، نناقشها في الفقرات الآتية.

أبعاد العمل الخيري الإسلامي:

يمكن التمييز داخل كل نوع من أنوع العمل الخيري الإسلامي بين أربعة أبعاد هي: البعد الدعوي، البعد الإغاثي، البعد الرعائي، والبعد التنموي. ويلاحظ أن هذه الأبعاد غير متساوية في كل نوع، وهذا التساوي غير مطلوب على مستوى كل عمل، ولكن التوازن بينها جميعاً مطلوب على مستوى الأعمال مجتمعة. ونناقش فيما يلي كل من هذه الأبعاد.

1-البعد الدعوي:

يهدف البعد الدعوي للعمل الخيري إلى إيصال دين الإسلام إلى الناس كافة، بما يتناسب مع أصناف المدعوين، ويلائم أحوال وظروف المخاطبين، وتكون الدعوة من خلال أعمال الخير التي يقوم بها المسلم ابتغاء مرضاة الله سبحانه ونيل ثوابه؛ فالدعوة قرينة العمل الصالح: (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنْ الْمُسْلِمِينَ) (فصلت 33). ويظهر البعد الدعوي في العمل الخيري بصور متعددة، جوهرها إظهار الأخلاق الإسلامية في جميع جوانب السلوك الإنساني، بما في ذلك السلوك المرتبط بتنفيذ العمل الخيري، لتقديم الإسلام في صورة نموذج فعلي يراه الناس في واقع حياتهم، ويمتد البعد الدعوي في العمل الخيري إلى ما وراء ذلك ليصل إلى الدعوة المباشرة إلى دين الله بصورها المتعددة والمتنوعة، مثل الدروس، والمحاضرات والندوات، وتحفيظ القرآن ...إلخ.

2-البعد الإغاثي:

يوفر البعد الدعوي الإطار السلوكي العام للعمل الخيري الإسلامي بكل أبعاده ومنها البعد الإغاثي. والإغاثة هي إخراج الناس من حالة الخطر أثناء الكوارث والنكبات وما وبعدها إلى حالة الأمان. وتتنوع الكوارث التي يتعرض لها الناس، فنجد الحروب، والنزاعات، والفيضانات، والزلازل ...إلخ. ويجسد البعد الإغاثي الدائرة الإنسانية الواسعة لعمل الخير في الإسلام، حيث تقدَّم الإغاثة لكل من يحتاج إليها من الناس سواء كان قريباً أم بعيداً، صديقاً أم عدواً، مسلماً أم كافراً. ولا يقتصر هذا العمل على إغاثة الإنسان بل يمتد إلى إغاثة الحيوان والكائنات الحية النافعة للإنسان.

3-البعد الرعائي:

ويُعنى هذا البعد بتقديم المساعدات والعون لجميع المحتاجين، ورعايتهم بما يمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية المتنوعة في شتى مجالات الحياة، مثل مجالات الغذاء، والمياه، والصحة، والتعليم، والإسكان...إلخ. ويمتد هذا البعد ليجسد قيم

التكافل والتراحم والمودة ليشمل رعاية الأيتام، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمساجين، والمدمنين... إلخ.

ويلاحظ أن البعدين الإغاثي والرعائي ظاهران بشكل ملحوظ في الأعمال الخيرية الإسلامية المعاصرة، حيث تزداد حاجة الناس إلى الحياة الآمنة، ويزداد طلبهم على تلبية احتياجاتهم الضرورية في مختلف مجالات الحياة.

4-البعد التنموي:

إن توفير الاحتياجات العاجلة للناس، وإخراجهم من حالة الخطر إلى حالة الأمان أثناء الكوارث، ثم تلبية احتياجاتهم الأساسية لإخراجهم من دائرة الحاجة إلى دائرة الكفاية؛ بتقديم الرعاية اللازمة لهم في إطار القيم الدعوية؛ يستلزم ذلك وجود آليات لاستمرار هذه المناشط، وتوطينها في المجتمعات التي تحتاج إليها، وتطويرها بما يمكن من تحقيق المشاركة المجتمعية الحقيقية في وتوفيرها واستمرارها ونموها لتلبي احتياجات الناس في مجتمع معين، وتحقق لهم الكفاية والرفاهية. هذه الآليات تُكّون مجالات البعد التنموي للعمل الخيري الذين نناقشه لاحقة في الفصل الرابع.

دوائر العمل الخيري الإسلامي

بعد الحديث عن الأبعاد المتكاملة للعمل الخيري الإسلامي، يستلزم الأمر بيان الدوائر التي يمارس فيها هذا العمل بأبعاده المتعددة؛ فيمكن التمييز بين خمس دوائر متداخلة للعمل الخير للإسلامي كما هو موضح في الشكل رقم (2). كل دائرة كبيرة تتضمن الدوائر الأصغر وتُكسبها صفتها، وتنقسم كل دائرة إلى أربعة أبعاد هي: الدعوة، الإغاثة، الرعاية، والتنمية؛ وهذه أبعاد يمكن أن تتوفر في كل عمل خيري منفرد، بنسب غير متساوية على مستوى كل عمل على حدة، غير أن هذه النسب يجب أن تتساوى على مستوى كل دائرة، وعلى مستوى الدوائر مجتمعة. ويوضح الشكل رقم (2) الدوائر والأبعاد والعلاقة بينها.

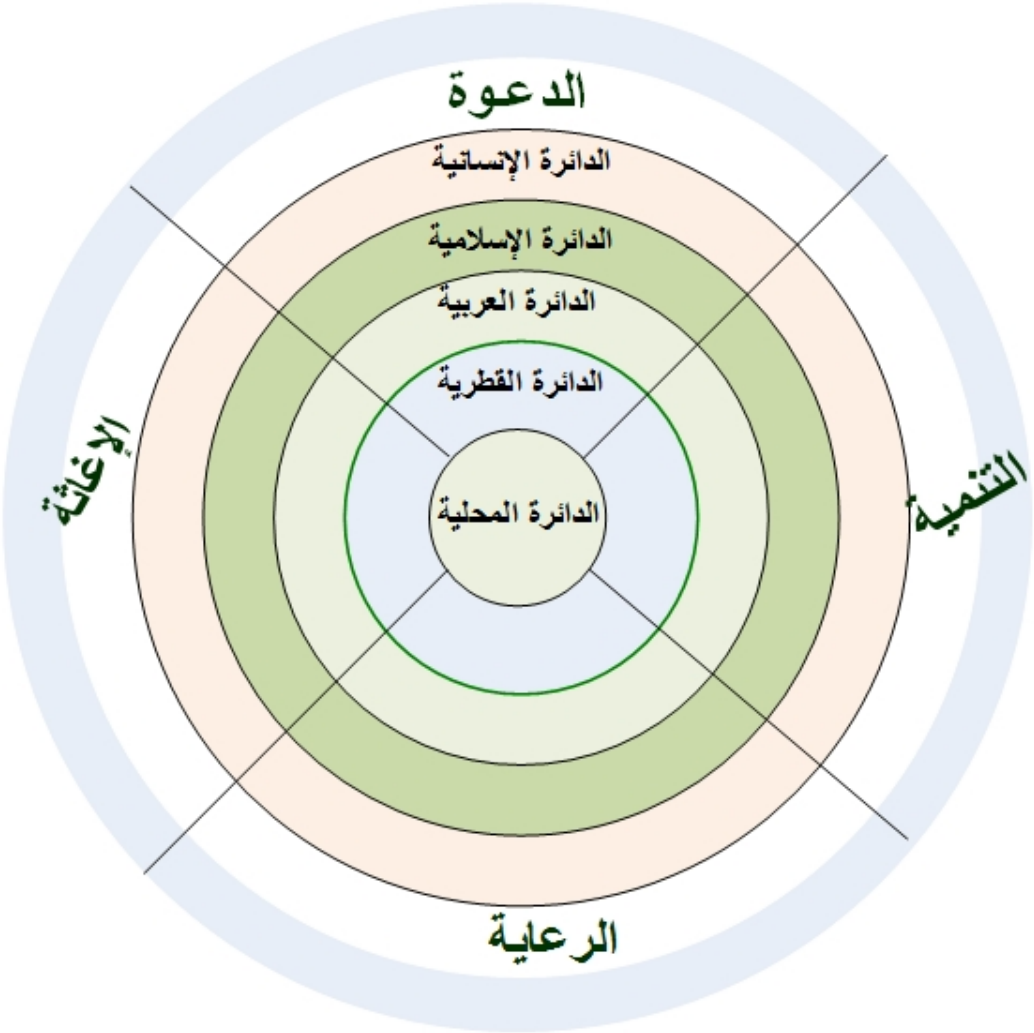

شكل رقم (2) دوائر العمل الخيري الإسلامي وأبعاده

1. **الدائرة المحلية:** يبدأ العمل الخيري الإسلامي عادة في قرية أو في حي أو مدينة لتلبية الاحتياجات المحلية اللازمة للمكان الذي نشأ فيه هذا العمل. وقد يبدأ العمل في المسجد (المؤسسة الإسلامية الأولى في القرية أو الحي)، ثم يتبلور بعد ذلك في شكل مؤسسة محلية مستقلة، لها أهداف محددة، تقوم بمهام خيرية معينة.
2. **الدائرة القطرية:** يأخذ النمو الطبيعي والمنطقي للعمل الخيري صورة التوسع والانتشار بعد نجاح التجارب المحلية في القرية أو الحي أو المدينة، وينتشر إلى أماكن أخرى داخل الدولة، وعادة ينتشر ليغطي القطر الذي نشأ فيه هذا العمل.
3. **الدائرة العربية:** نظراً لوجود الدول العربية في منطقة جغرافية واحدة تجمعها اللغة العربية والدين الإسلامي الحنيف، قُسّمت إلى دول متجاورة؛ فإن العمل الخيري الإسلامي ينتقل من دولة عربية إلى أخرى، وينتشر عادة في كل الدول العربية.
4. **الدائرة الإسلامية:** تحتم طبيعة العمل الخير الإسلامي انتشاره واستمراره؛ ففعل الخير عند المسلم، إما فريضة دورية يلزمه أداؤها بحكم إيمانه وإسلامه، مثل زكاة المال، أو فريضة غير دورية مثل النفقة على القريب المعسر، أو واجبات يؤديها

المسلم، إبراء لذمته، وإرضاء لربه، كما أن هناك غير الفرائض والواجبات مجالات التطوع لوجه الله سبحانه التي يتسابق إليها المسلون في كل مكان. فيمتد العمل الخيري الإسلامي ليشمل جميع الدول الإسلامية التي يجمعها هذا الدين العظيم، وكذا الأقليات الإسلامية التي توجد في العديد من دول العالم.

5. **الدائرة الإنسانية:** لا شك في أن ترتيب الدوائر السابقة يمثل أولويات للعمل الخيري الإسلامي؛ تبدأ من أصغر دائرة حيث الأولوية الأولى، وتتدرج الأولوية تباعاً من كل دائرة إلى الدائرة الأوسع منها. وتأتي الدائرة الكبيرة لتكمل ما تستلزمه خاصية شمول العمل الخيري الإسلامي التي سبقت الإشارة إليها بتقديم العون لكل من هو في حاجة إليه، سواء كان قريباً أم بعيداً، صديقاً أم عدواً، مسلماً أم كافراً، إنساناً أم حيواناً. وهنا تظهر الدائرة الإنسانية التي تجمع بين بني آدم في أخوة إنسانية أقرها الدين الإسلامي الحنيف، وتغطي العالم بأسره.

الفصل الرابع: البعد التنموي للعمل الخيري الإسلامي

يتناول الحديث عن البعد التنموي للعمل الخيري الإسلامي الحديث عن شقي الدراسة التي تناولها هذا البحث وهما: التنمية، والعمل الخيري الإسلامي، ويلخص هذا الفصل ما سبق مناقشته في شقي الدراسة وصولاً إلى تحديد مكان التنمية في منظومة العمل الخيري الإسلامي، يلي ذلك مناقشة مرحلتين للتنمية في إطار العمل الخيري الإسلامي.

قدم البحث تأصيلاً لعملية التنمية؛ تبلور في شكل إطار عام، له أبعاد محددة تتضمن متغيرات متعددة، وتتمحور حول ركيزة واحدة هي: الإنسان. واستلزم ذلك القاء الضوء على ملامح الفكر التنموي عند ابن خلدون، ثم التطور الحديث لمفاهيم التنمية في الفكر المعاصر مع مناقشة المؤشرات التنموية التي تساعد على تنفيذ عملية التخطيط التنموي، وبيان درجة تقدمها ونجاحها.

فقد بيّن ابن خلدون منذ أكثر من (600) عام إن خلاصة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية؛ تفسر بالعمران، وأن العمران خلاصة النتاج الإنساني في المجتمع، ومحصلة لإعمار الإنسان للكون الذي استخلفه الله فيه.

وركز الفكر الغربي الحديث على المفهوم الاقتصادي للتنمية، ثم أضاف إليه الجانب السياسي ثم الاجتماعي. وتمثل جوهر التنمية في الفكر الغربي في زيادة الإنتاج، وزيادة الاستهلاك، حيث تقاس رفاهية الأمم بما تنتجه وتستهلكه من سلع وخدمات. وقد كرّس هذا التوجه أخلاقيات وقيم المجتمع الاستهلاكي، وتم توظيف التقدم التقني لبلورة الهدف من الحياة ليكون الاستمتاع بالسلع والخدمات مع إطلاق حكم السوق عليها جميعاً. وقد انطلقت التنمية في الغرب من خصوصيات المجتمعات الغربية، وأُعتبرت الحضارة الغربية قمة التطور الإنساني المعاصر ومقياس نجاحه.

واتجه العالم في العقدين الأخيرين إلى محاولة تصحيح الآثار الضارة للنموذج الغربي للتنمية، فظهر مفهوم التنمية المستدامة، وظهر دليل التنمية البشرية[14] الذي ألقينا الضوء على ملامحه الأساسية في الفصل الأول.

وحدد البحث طبيعة التنمية بوصفها عملية مكونة من خمسة أبعاد متقاطعة: اجتماعية، اقتصادية، بيئة، محلية وإقليمية وعالمية، وسياسية؛ وتتمحور كل هذه الأبعاد حول الإنسان؛ فهو وسيلة التنمية وغايتها. حيث نجد البعد الاجتماعي وجوهره تحديد احتياجات الإنسان، والبعد الاقتصادي وجوهره توفير احتياجات الإنسان، والبعد البيئي وجوهره حسن استخدام الإمكانات المتوفرة للإنسان في بيئته، والبعد المحلي والإقليمي والدولي وجوهره توفير الاستقرار اللازم لإحداث التنمية واستدامتها لخدمة الإنسان، والبعد السياسي وجوهره الحكم الرشيد الذي

[14] يمكن الحصول على تقارير التنمية البشرية بعدد كبير من اللغات، من بينها اللغة العربية على موقع الأمم المتحدة المخصصة لتقارير التنمية البشرية وعنوانه: http://hdr.undp.org/en/

يمكّن من المواءمة بين الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئة، والمحلية والإقليمية والدولية، ويحقق التوازن بينها؛ بما يحقق الاستقرار، ويمكن من استدامة التنمية ويحقق رفاهية الإنسان.

وبيّن البحث ما قدمه الإسلام للإنسان المسلم بوصفه المحور المشترك لجميع أبعاد التنمية، حيث قدم الإسلام نظم: (العقيدة، والعبادة، والسلوك، والمعاملات)، التي ينتج عن تفعيلها تحقيق للإنسان لأربع صفات هي: الأيمان، وعمل الصالحات، والتواصي بالحق، والتواصي بالصبر. وبذلك يكون الإنسان قادراً على تحقق التوازن اللازمة للخلافة في الأرض بين جميع الأمور المادية والمعنوية، الحاضرة والمستقبلية، الدنيوية والأخروية في جميع الأبعاد الخمسة للتنمية.

وقدم البحث كذلك تأصيلاً للعمل الخيري الإسلامي، تبلور في شكل إطار عام له أبعاد متكاملة، ودوائر نشاط متداخلة. وتطلب ذلك تحديد مفهوم عمل الخير في الإسلام؛ فالخير وظيفة عهد الله تعالى بها إلى عباده المؤمنين، إذ قال سبحانه: "وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"(الحج:77)، وهو غاية الدعوة التي استنهضهم للقيام بها، إذ قال سبحانه: "وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ" (آل عمران:104). وقدم البحث شرحاً للخصائص الأربع لعمل الخير وهي: الشمول، والتنوع، والاستمرار، وقوة الحافز.

كما قدم البحث تعريفاً للعمل الخيري الإسلامي باعتباره جزء من عمل الخير في الإسلام وليس حصراً له؛ وتقوم به الجهات الخيرية الإسلامية؛ ويتضمن تقديم العون لكل من يحتاج إليه في كافة مجالات الحياة، وبكل صور العطاء.

وشرح البحث الأبعاد الأربعة للعمل الخيري الإسلامي وهي البعد الدعوي، والبعد الإغاثي والبعد الرعائي، والبعد التنموي. وحدد العلاقة التكاملية بينها. وشرح كذلك الدوائر الخمس المتداخلة للعمل الخيري الإسلامي وهي: الدائرة المحلية، والدائرة القطرية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، والدائرة الإنسانية. وحدد العلاقة بين هذه الدوائر، كما حدد العلاقة بين كل دائرة وبين الأبعاد الأربعة.

بعد تقديم إطار عام للتنمية في الفصل الثاني شكل رقم (1)، وإطار عام للعمل الخير الإسلامي في الفصل الثالث شكل رقم (2)؛ يوضح الشكل رقم (3) مكان التنمية في منظومة العمل الخيري الإسلامي.

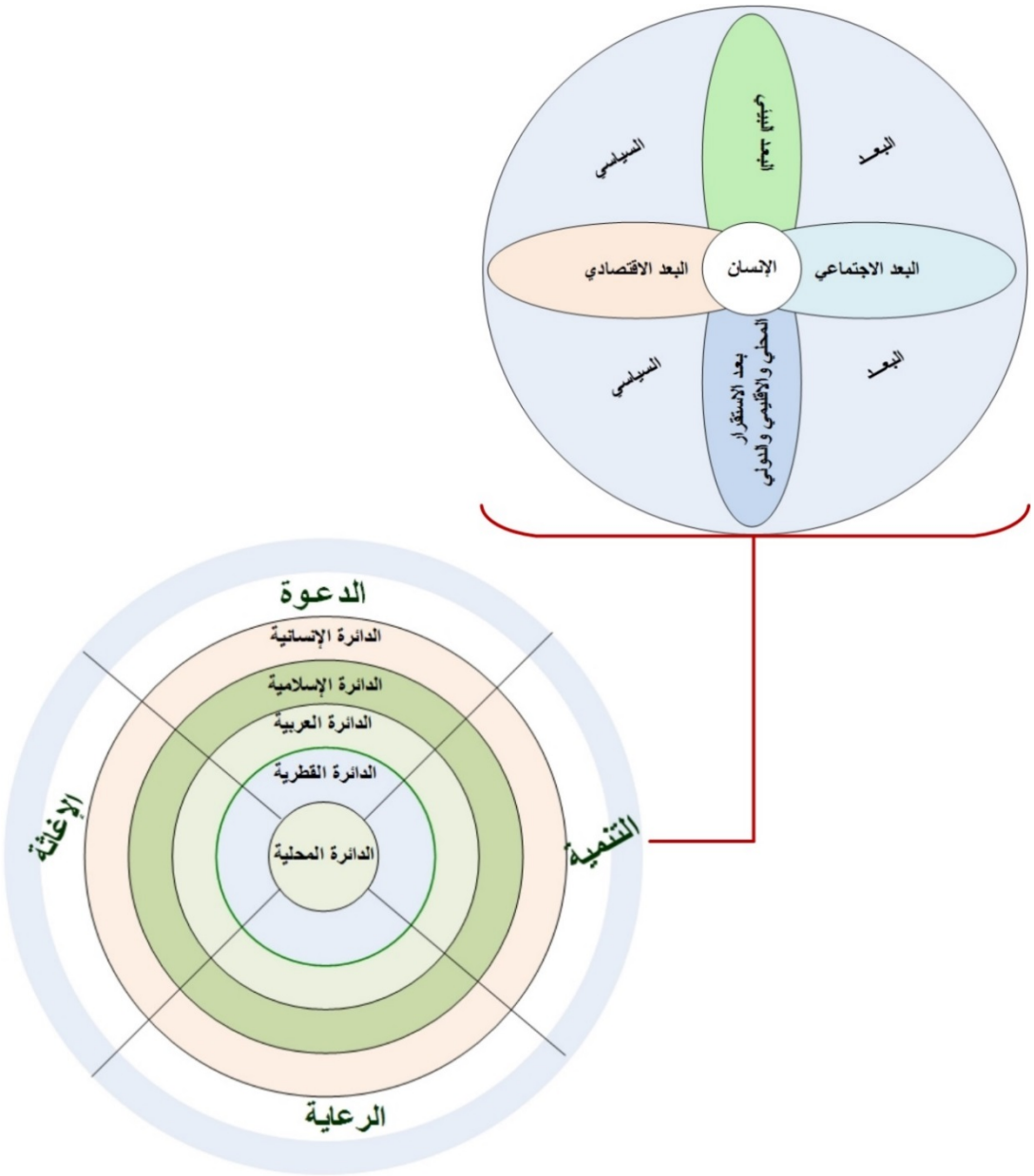

شكل رقم (3) التنمية في منظومة العمل الخيري الإسلامي

نلقي الضوء في الفقرات الآتية على البعد التنموي للعمل الخيري في ضوء مكان التنمية في منظومة العمل الخيري الإسلامي.

سبق القول بأن مجرد تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية لا يوفر آليات للوقاية من استمرار هذه الاحتياجات الملحة، ولذا وجب توفير الآليات التي تمكن من استمرار تلبية هذه الاحتياجات ذاتياً، وأن هذه الآليات تكون مضمون عملية التنمية.

يزخر الفكر الغربي بالعديد من النظريات التنموية، لا يتسع المجال في البحث لمناقشتها، ونكتفي بالإشارة إلى أنها نبتت في بيئة مغايرة لبيئتنا، وقد يكون من الممكن الاستفادة الجزئية من بعض مفاهيم هذه النظريات، إذا اتفقت مع متغيرات الزمن والمكان.

وفي دراسة نقدية بعنوان: **" كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية"**[15] قدم أستاذ الاقتصاد جلال أمين رؤية ثاقبة لنظريات التنمية الاقتصادية الغربية؛ فيرى أن التحولات في هذه النظريات لا تعبر عن موقف علمي لمن يتبناها بقدر ما تعبر عن موقف أيديولوجي متحيز؛ يعكس مصلحة وقوة الذين يروجون لتلك الأفكار. ويفسر أستاذ الاقتصاد التوجه الغربي نحو التنمية في دول العالم الثالث بأنه استعمار جديد؛ أصبحت الأهمية النسبية فيه لتصريف فوائض السلع، والبحث عن أسواق جديدة. ويرى أن التبدل في النظريات والأفكار ينبع من غلبة المصالح الأنانية للدول الغربية في علاقتها بدول العالم الثالث، ويعبر عن تحيز مفكريها لمصالح وثقافة هذه الدول، وليس تعبيراً بأي حال عن فكر علمي محايد.

إن الدراسة المتميز للدكتور جلال أمين تؤسس لمدرسة نقدية في اقتصاديات التنمية ولكنها رغم تميزها اقتصرت فقط على النقد التحليلي العميق دون أن تؤسس لرؤية بديلة نحن في أمس الحاجة إليها، ولعلنا في هذا البحث نضع لبنة في صرح رؤية إسلامية بديلة للرؤية الغربية للتنمية.

فقد عرّف هذا البحث في الفصل الثاني التنمية من منظور إسلامي بأنها: عملية إعمار وتطوير؛ يجب أن تكون شاملة ومتوازنة ومستمرة؛ تتطلب تخطيطاً استراتيجياً، وتعاوناً مجتمعياً، وجهوداً اجتماعية ذاتية؛ منضبطة بمرجعية إسلامية، وخصوصية ثقافية، وواقع بيئي، وتستلزم التنسيق المحلي والإقليمي والدولي، وتهدف إلى تحقيق الغاية من استخلاف الإنسان في الأرض وهي توفير حاجاته، وتحقيق سعادته ورفاهيته في الدنيا، وثوابه ونعيمه في الآخرة. وقدم البحث شرحاً لكل مفهوم من المفاهيم التي وردت في هذا التعريف.

وفي سياق العمل الخيري الإسلامي يمكن أن يتوسع هذا العمل الخيري في ضوء التعريف السابق للتنمية من وجهة النظر الإسلامية؛ ويمكن تقسيم التنمية في إطار العمل الخيري إلى مرحلتين: مرحلة التنمية الأساسية، ومرحلة التنمية الحضارية.

المرحلة الأولى-التنمية الأساسية:

وتهدف هذه المرحلة إلى إخراج الناس من حالة الرعاية التي يقدمها العمل الخيري؛ إلى حالة "الكفاية الذاتية الدائمة"، من خلال توفير البنية التحتية الأساسية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والتثقيفية، بما يوفر لهم الوقاية من الفقر بمعناه الواسع الذي ينتج عن عدم توفر ضرورات الحياة المعاصرة، ويحصنهم من عودة الفقر إليهم. وينبغي التأكيد على أن التنمية الحقيقة لا يمكن استيرادها؛ بل يجب العمل على استنباتها في المجتمع، ويستلزم ذلك توفر الرغبة الحقيقة لدى أفراد المجتمع وجماعته في المشاركة الفاعلة في التنمية، مع إمكانية توفير العون الخارجي اللازم لذلك. وتُعتبر هذه المرحلة بداية للعمل التنموي المستمر الذي يوصل إلى المرحلة الثانية.

[15] جلال أمين, كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية, درا الشروق, القاهرة, 2007.

المرحلة الثانية-التنمية الحضارية:

وتهدف هذه المرحلة إلى تحقيق الرفاهية للناس جمعياً والتمكين للدعوة إلى الله. فبعد المرحلة الأساسية للتنمية التي تمكّن من استمرار تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية في الأبعاد الأربعة للعمل الخيري؛ التي تكّون الميادين الحالية لأنشطة الجهات الخيرية، فإن مرحلة التنمية الحضارية تقوم على توسيع مجالات عمل هذه الجهات الخيرية بإضافة أوجه نشاط جديدة تتخطى الضرورات لتشمل المجالات التي تحقق المشروع الحضاري الإسلامي الموجه للإنسانية عبر الدوائر الخمس للعمل الخيري الإسلامي. ويمكن أن ترتكز هذه المرحلة على إحياء الفروض الكفائية والتوسع في الوقف الإسلامي.

فالفروض الكفائية واجبات اجتماعية، أو تكاليف شرعية اجتماعية، المسئولية عنها جماعية، تضامنية، حيث لا ينجو الفرد من المسئولية عنها، ولا يخرج من عهدة التكليف ما لم تحقق الأمة بمجموعها الإنجاز لها والكفاية لمجتمعها. ووجهة هذه الفروض بالدرجة الأولى المجتمع، بحيث تتحقق الكفاءة والكفاية لمؤسساته جميعاً، الاجتماعية والتربوية والبحثية والعلمية والصناعية...الخ.

"إن «الفروض الكفائية» هي السبيل لبناء مؤسسات المجتمع وتحقيق التكافل الاجتماعي.. فهي فروض تتطلب الكفاءة لتحقق الكفاية.. ففي ساحة «الفروض الكفائية» نجد أنفسنا ومواهبنا وميولنا وفروقنا الفردية ومجالاتنا الكبرى للعطاء فيما نحسن، والتخلص من الرجل الملحمة، الذي إن كان ملائماً فهو ملائم للعصر الرعوي، وتجاوزاً للعصر الزراعي، والعصر الصناعي، والآن العصر الرقمي، فيصبح دليلاً على التخلف والتراجع.. والذي يدعي معرفة كل شيء نأسف أن نقول: إنه قد لا يعرف شيئاً في عصر التخصص و«الفروض الكفائية».[16]

ومن جهة أخرى، يُعتبر الوقف الإسلامي من أهم أدوات التنمية الحضارية، وبمقدار ما يمثل صدقة جارية ممتدة غير منقطعة الثواب ويساهم باستمرار عطاء الإنسان، حتى بعد موته، على المستوى الفردي، بمقدار ما يمثل الوسيلة الأهم في إقامة التنمية المستدامة على المستوى الاجتماعي؛ لأنه يمثل الروح الحضارية السارية في الحياة الإسلامية، والمحرك الحضاري والرافعة الحقيقية الفاعلة، من الناحية الروحية والمادية؛ لأنه يبني الحياة، ويقيم العمران، ويغطي الحاجات، ويتيح فرص العمل، ويوسع دائرة الملكية الجماعية، ويحد من النزعات الفردية والأثرة الناتجة عن تكدس المال حتى يصبح دولة بين الأغنياء دون الفقراء والمعوزين، ويشجع الروح الجماعية ويذكي النزوع باتجاه الآخرين واستشعار حاجاتهم وإيثار مصالحهم.[17]

---

[16] عبد الباقي عبد الكبير, **إحياء الفروض الكفائية سبيل تنمية المجتمع**,كتاب الأمة العدد (105), 1426هـ - 2005م.(نسخة إلكترونية).

[17] أسامة عبد المجيد العاني, **إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية**,كتاب الأمة العدد (135), 1431هـ 2010م. (نسخة إلكترونية).

ضرورة التخطيط والتنسيق:

تضمن تعريفنا للتنمية من منظور إسلامي أن التخطيط الاستراتيجي مطلب للتنمية الشاملة المتوازنة المستمرة. ويبدأ هذا التخطيط برؤية واضحة ورسالة محددة، تُبنى على تحديد الاحتياجات التنموية، وترتيب أولوياتها، وتدبير مواردها، وصياغة آليات تنفيذها، وتحديد جداولها الزمنية. ومجال عملية التخطيط التنموي هو المتغيرات العديدة للأبعاد الستة لعملية التنمية شكل رقم (1)، السابق مناقشتها في الفصل الثاني، وتتم هذه العملية في دائرة أو أكثر من دوائر العمل الخيري الإسلامي المبينة في الشكل رقم (2)؛ حيث تحدد الدائرة المكان الذي يمكن أن يكون محلياً أو قطرياً أو عربياً أو إسلاميا أو إنسانياً عالميا.

وتختلف مهمة التخطيط التنموي من مجتمع إلى آخر؛ وفقاً للدور الذي تقوم به الدولة، والصيغ المؤسسية الموجودة في المجتمع، فيمكن أن يكون التخطيط التنموي من عمل الخير بمفهومه الواسع في الإسلام؛ تقوم به الدولة، وتحدد في خططها المهام التي تقوم بها كل فئة من فئات المؤسسات؛ مثل المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، ومؤسسات العمل الخيري. وهذا هو الوضع الذي يمكن أن يحقق صفة الشمول والتوازن والاستمرار لعملية التنمية. وإذا لم يتوافر هذا التوجه في مجتمع ما، فيمكن أن تقوم مؤسسات العمل الخير بتطوير خطط تنموية في حدود تخصصاتها والإمكانات المتوفرة لها. وفي كلا الحالتين لابد من وجود جهة متخصصة في تنسيق الأنشطة التنموية.

والتنسيق نشاط إداري يرتبط بجميع جوانب العملية الإداري من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، ويتضمن آليات: لتحقيق التكامل الذي يتطلبه إتمام العمل وإتقانه، وتحقيق التوازن في تنفيذ المهام بما يلبي الاحتياجات وفق أولوياتها، وتقليل الازدواجية إلى الحد الضروري الذي يقتضيه تنفيذ العمل، ومنع التناقض الذي يسيء إلى العمل. ويتطلب التنسيق تدفق المعلومات التي تغذي هذه الآليات، وتمكّن من الوصول إلى أفضل إنجاز للعمل في ضوء الموارد والإمكانات المتاحة.

والتنسيق بهذا المفهوم عمل مدبّر، وليس عملاً عفوياً، ويختلف في ذلك عن التعاون والتضامن والتكافل فهذه الأمور يمكن أن تتم بصورة عفوية. ولكنها تحقق أعلى عائد لها إذا تمت إدارتها والتنسيق الجيد بين مكوناتها.

ونظراً لكون التنمية عملية متعددة الأبعاد، وأن لعمل الخيري يتسم بتعدد وتداخل الأبعاد ودوائر النشاط؛ فإن الأمر يستلزم وجود درجة عالية من التنسيق تتم بواسطة مؤسسة أو مؤسسات مترابطة، ذات طبيعة خاصة. فالمألوف أن التنسيق نشاط إداري، غير أنه في حالتنا يصبح التنسيق مجال نشاط مؤسسة متخصصة مع بقائه نشاطاً إدارياً في حد ذاته.

ويمكن أن تتكوّن مؤسسة تنسيق التنمية من خمس وحدات رئيسة، يسند إلى أربعة منها المهام الأربع للتنسيق وهي: التكامل، والتوازن، وتقليل الازدواجية،

ومنع التناقض، وتختص الوحدة الخامسة بتوفير المعلومات اللازمة للقيام بالمهام الأربع.

ويمكن تحديد المهام الآتية لمؤسسة التنسيق التنموي:

1- تحقيق التكامل بين أنواع وأبعاد العمل التنموي، وبين الجهات المنوطة بهذا العمل.
2- تحديد مجالات العمل المشترك للجهات الراغبة في المشاركة.
3- تحقيق التوازن بين أولويات العمل التنموي.
4- تقليل الازدواجية إلى أقل حد ممكن، حيث تنتج الازدواجية بسبب تعدد الجهات المشاركة في كل عمل.
5- منع التناقض الذي قد يحدث بسبب تعدد الجهات المنفذة وتنوع أساليب عملها.

نتائج البحث

1. التنمية عملية عمران ذات أبعاد متقاطعة؛ يتسع نطاقها ليشمل جميع مجالات الحياة؛ وتتمحور حول الإنسان الذي ينبغي أن يستنبت بذورها في المجتمع الذي يعيش فيه، وتتطلب راعيته لها في بيئته؛ بما يؤدي إلى استمرار العطاء عبر الأجيال؛ فالتنمية ليست نظرية في المعرفة بقدر ما هي إنجاز في الزمان والمكان.
2. العمل الخيري الإسلامي هو نشاط متنوع تقوم به الجهات الخيرية؛ ويمثل جزءاً من عمل الخير في الإسلام؛ وله أبعاد أربعة هي: البعد الدعوي، والبعد الإغاثي، والعد الرعائي، والبعد التنموي. ويمارس هذا العمل في خمس دوائر متداخلة: محلية، وقطرية، وعربية، وإسلامية، وإنسانية.
3. ينبغي وجود الأبعاد الأربعة في كل نوع من أنواع العمل الخيري بنسب متفاوتة، حسب طبيعة العمل، غير أن وجود هذه الأبعاد يجب أن يتساوى على مستوى كل دائرة على حدة؛ وعلى مستوى الدوائر مجتمعة.
4. الحد الأدنى لوجوده البعد الدعوي في كل عمل خيري إسلامي هو السلوك الأخلاقي الإسلامي، والسلوك المهني المحترف أثناء تأدية هذا العمل؛ بما يعطي المثل والقدوة في القيام بالعمل الصالح النافع للناس كافة.
5. الإغاثة هي إخراج الناس من حالة الخطر إلى وضع الأمان، وبعد ذلك تبدأ الرعاية اللاحقة للإغاثة لم يحتاج إليها.
6. ولا تقتصر الرعاية على ما يتم عقب الكوارث الطبيعية أو المصطنعة، بل تمتد إلى لكل من يحتاج إليها في المجتمع، وتتسع لتشمل توفير جميع الاحتياجات الضرورية التي يتطلبها الإنسان المعاصر.
7. تتحول الرعاية إلى تنمية؛ عندما يعمل المجتمع على استنبات الآليات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية ذاتياً في بيئته بصورة مستمرة. وتتسع مجالات التنمية لتتخطى تلبية الاحتياجات الأساسية إلى تلبية المتطلبات الحضارية التي تمكن الإنسان من تحصيل أكبر قدر ممكن من خير الدنيا وثواب الآخرة.
8. يلاحظ في أوجه نشاط المؤسسات الخيرية المعاصرة أن البعد التنموي للعمل الخيري الإسلامي لا تحظى بما يحظى به الأبعاد الأخرى؛ نظراً لكثرة الحاجة إليها، مع أن العناية بالبعد التنموي يمكن أن تقلل هذه الحاجة الكبير، وتحقق التوازن بين هذه الأبعاد.
9. يتطلب تفعيل البعد التنموي للعمل الخيري الإسلامي توظيف الأدوات التنموية الإسلامية والتي من أبرزها الزكاة، والوقف، وفروض الكفاية، مع التأكيد على تفعيل كافة متطلبات الاقتصاد الإسلامي.
10. يستلزم البعد التنموية للعمل الخيري وجود تخطيط استراتيجي، تختلف الجهة المنوطة به من مجتمع لآخر. كما يستلزم وجود مؤسسة متخصصة تقوم بهمة التنسيق لتحقيق الشمول والتوازن والاستمرارية لعملية التنمية.

المراجع:

1. أسامة عبد المجيد العاني، إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية، كتاب الأمة العدد (135)، 1431هـ 2010م.
2. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
3. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2003 ، أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لانهاء الفاقة البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
4. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2004، نحو الحرية في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
5. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2005، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
6. تقرير التنمية البشرية 2006، ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
7. تقرير التنمية البشرية 2008/2007، محاربة تغيير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
8. تقرير التنمية البشرية 2009، التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
9. تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
10. تقرير التنمية البشرية 2011، الاستدامة والإنصاف – مستقبل أفضل للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
11. جلال أمين، كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، درا الشروق، القاهرة، 2007.
12. عبدالباقي عبدالكبير، إحياء الفروض الكفائية سبيل تنمية المجتمع، كتاب الأمة العدد (105)، 1426هـ -2005م.
13. عبد الحق الشكيري، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، كتاب الأمة العدد (17)، 1408هـ.
14. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، نسخة إلكترونية، www.qassimy.com/book
15. محمد يسار عابدين، وعماد المصري، الفكر التنموي في مقدمة ابن خلدون-دراسة تحليلية مقارنة للاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية ولدراسة مؤشر تطور التنمية مع الزمن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون- العدد الأول-2009.